



مجلس النواب

## مجلس النواب

الدورة العادية الاولى لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الثامنة

المعقودة يوم السبت ١٣ شوال ١٣٨٧ هـ الموافق ١٣ كانون ثاني ١٩٦٨ م

(الجلد ١٣)

(رقم العدد ٨)

تذكرة الأعضاء

جمعية

٤٩٩

(موافقة)

١ - تلاوة وقائع الجلسة السابقة

٥٠٠

٢ - الاجازات والاعتذارات

٥٠٠

١ - طلب اجازة من نائب الجليل السيد رمضان حجة

(موافقة)

٥٠٠

(رفض التسالون

وارسل لسلالينان

٥٠٠

مرفوعاً)

٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٠٥٩) بشأن القانون المؤقت رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محكمة أمن الدولة

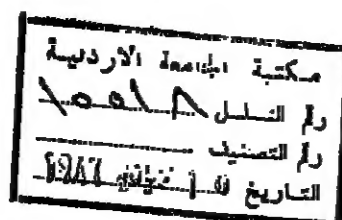
صحيفة

- ٤ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ( ١٠٦٠ ) بشأن القانون المؤقت رقم ( ٩٧ ) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون عاكم الصلح .  
(تقرر احالة القانون الى اللجنة القانونية)
- ٥ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ( ١٠٦١ ) بشأن القانون المؤقت رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٦٧ قانون الخلعة الوطنية الاجبارية .  
( رفض القانون وارسل لمجلس الاعيان مرفوضاً )
- ٦ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ( ١٤٠٤٦ ) جواباً على الشكوى رقم ( ١١ ) المقدمة من السيد عبدالله سالم خلف .
- ٧ - تلاوة كتاب معالي رئيس ديوان الموظفين رقم ( ٣٥٣٢ ) جواباً على الشكوى رقم ( ١٠ ) المقدمة من السيد ابراهيم عثمان جبر .
- ٨ - تلاوة كتاب معالي رئيس ديوان الموظفين رقم ( ٣٥٤٠ ) جواباً على الشكوى رقم ( ٩ ) المقدمة من السيد شيلي حداد واخوانه .
- ٩ - تلاوة كتاب معالي وزير العدلية رقم ( ٦٥٦٩ ) جواباً على الشكوى رقم ( ٣ ) المقدمة من السيد محمد الفضل الخرابشه .
- ١٠ - الأسئلة والاجوبة
- أ - جواب معالي وزير الصحة رقم ( ٨٥٣٧ ) على السؤال رقم ( ١ ) المقدم من سعادة السيد عايطي ابو العز نائب معان .  
( اكتفى النائب بالجواب )
- ١١ - مقررات لجنة اللاجئين : -

- أ - قرار لجنة اللاجئين رقم ( ٣ ) المؤرخ في ١١/١٢/١٩٦٧ .  
( موافقه )
- ب - قرار لجنة اللاجئين رقم ( ٤ ) المؤرخ في ٢٦/١٢/١٩٦٧ .  
( موافقه )

صحيفة

- ١٢ - تلاوة بيان معالي وزير المالية حول الموازنة العامة لسنة ١٩٦٨ .  
( تلاوة معالي ال . هاشم الجيوسي )
- ١٣ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة .
- أ - مشروع قانون الميزانية العامة لسنة المالية ١٩٦٨ .  
( احيل للجنة المالية )
- ب - مشروع قانون معدل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى لسنة ١٩٦٧ .  
( احيل للجنة القانونية )
- ١٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
( عينت في ١٩٦٨/١/٢٠ )



مكتبة جامعة الازهر

## مجلس النواب

## مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم السبت الواقع في ١٩٦٨/١/١٣ برئاسة عطوفة السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

وتغيب بإجازة السيد رمضان حجه .

وتغيب معتذراً السادة : أمين مجيب ، محمد سالم اللويب ، ادوارد خميس ، موسى عيسى عابده ، صدي الجعيري ، محمد عيان أبو صبحه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، عبد الله الخطيب ، حفطي ملحيس ، سليمان ارشيد ، محمد سعيد يونس ، عبد الله الفياض ، شريف القبيج وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة

معالي السيد احمد طوقان نائبا للرئيس .

معالي السيد هاشم الجبوري وزير المالية .

معالي السيد بشارة غصيب وزير الاشغال العامة .

معالي السيد حاكف الفايز وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات .

معالي السيد حازم نسيه وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمير .

معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة .

معالي السيد امين يونس الحسيني وزير النقل .

معالي الدكتور صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد صلاح ابو زيد وزير الثقافة والاعلام والاثار والسياحة .

معالي السيد حاتم الزعبي وزير الاقتصاد الوطني .

معالي السيد سامي ايوب وزير الزراعة .

معالي المشير حابس المجالي وزير الدفاع .

## افتتاح الجلسة

السيد الرئيس : -

النصاب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :-

## ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس : -

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :-

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الأمين العام من تلاوته .

## ٢ - الاجازات والاعتذارات

( أ )

السيد الرئيس : -

يتلى طلب الاجازة المقدم من السيد رمضان حجه .

السيد الأمين العام :-

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم ارجو عطوفتكم بالموافقة على منحي اجازة ملتها شهر للتمكن من الذهاب الى عائلتي في الضفة الغربية . متمنيا لعطوفتكم وللزملاء الكرام الخير والقلاح .

١٩٦٨/١/١٣ نائب محافظة الخليل رمضان حجه

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على منحه الاجازة المطلوبة ؟

الجميع : موافقون

## ٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ( ١٠٥٩ )

السيد الرئيس :

تتلى الكتب الواردة من مجلس الاعيان .

السيد الامين العام :

الرقم : ١٠٥٩/١٠٠/٢

التاريخ : ١٩٦٧/١٢/٢٥

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم بالاشارة الى كتاب عطوفتكم رقم ٨٩١/١٠٠/٢ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٧

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٣ رفض القانون المؤقت رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محكمه امن الدولة . والسبب في ذلك هو ان الاحكام العرفية قد اعلنت في المملكة الاردنية الهاشمية اعتبارا من تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ ، ولا تزال معلنة حتى هذا التاريخ ، والاعمال التي تضمنتها تلك التعليمات تعالج ما ورد في هذا القانون وبصورة اشمل ، وحينما تزول هذه الاحكام بقرار من مجلس الوزراء ، وصدور ارادة ملكية ، فان ذلك يعني ان الاوضاع العامة للمملكة عادية ولا تستلزم مثل هذا القانون الاستثنائي الذي صدر بظروف معينة .

ارجو التكرم بعرض ذلك على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نال الموافقة بالرفض تكرمتم باعلامي . واقبلوا فائق احترامي .

رئيس مجلس الاعيان  
سعيد المفتي

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما جاء بكتاب دولة رئيس مجلس الاعيان المتضمن رفض القانون المؤقت رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محكمه امن الدولة ؟

الجميع : موافقون

( وفيما يلي نص القانون كدرفضه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها مرفوضا الى مجلس الاعيان الموقر ) .

## الاسباب الموجبة

١ - ردعا لمن تحول له نفسه . الاعتداء على الوزراء والموظفين ورجال الجيش والامن العام والمخابرات العامة اثناء قيامهم بواجباتهم فقد اقتضت المصلحة العامة وضع هذا التعديل .

هكذا جاء النص



## قانون مؤقت رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٦٦ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :  
المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إلى آخرها . -

ح - الجنائيات والجنايات التي تقع على الوزراء والموظفين ورجال الجيش والأمن العام والمخابرات العامة أثناء قيامهم بواجباتهم .  
السيد الأمين العام :

## ٤ تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٠٦٠

الرقم ١٠٦٠/٨٨/٢  
التاريخ ١٩٦٧/١٢/١٥  
عطوفة رئيس مجلس النواب الأكرم  
بالإشارة إلى كتاب عطوفتك رقم ٨٩٤/٨٨/٢ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٧ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة العادية الأولى المتعقبة بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٣ رفض القانون المؤقت رقم ( ٩٧ ) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون محاكم الصلح للأسباب التالية . -

تبين بأن هنالك جرائم جنحية التي لها من الأهمية من الناحية الفقهية ما يساوي الجرائم الجنائية كالزور والاحتيال والسرقة وخيانة الأمانة فإن المحاكم العليا لا تزال مختلفة في تحديد هذه الجرائم وبيان الفوارق

بينها . ولهذا فإن اللجنة القانونية ترى بأن قضية الصلح لا يستطيعون في غالب الاحيان البت في جميع انواع الجرائم الجنحية ومن رأي اللجنة القانونية ان تكون الجرائم الجنحية التي لها اهمية خاصة يجب أن ترى من قبل المحاكم البدائية .

أرجو التكرم بعرض ذلك على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نال الموافقة بالرفض تكرمتم بأعلامي .  
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس مجلس الاعيان  
سعيد المقتي

السيد الجديد نائب عمان :

أشرح لنا .

السيد وزير المواصلات :

هذه القوانين سبق ان ردها مجلس النواب ومجلس الاعيان ردها ، فهذه للعلم فقط .

السيد الرئيس :

اي نعم للعلم .

السيد معمر نائب اربد :

هنالك جرائم جنحية كان صدر قانون يعمل اختصاصها أو رؤيتها من قبل محاكم الصلح ووافق البرلمان على ذلك ومجلس الاعيان اظن انه يعيدها على اعتبار ان محكمة البداية أولى برؤيتها ، فأرى إحالة هذا القانون على اللجنة القانونية لدراسته من جديد .

السيد الرئيس :

هل يوافق على اعادته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

## ٥ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٠٦١

السيد الأمين العام :

الرقم ١٠٦١/٢٦٩/٢  
التاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٥

عطوفة رئيس مجلس النواب الأكرم  
بالإشارة إلى كتاب عطوفتك رقم ٤٥١/٢٦٩/٢ المؤرخ في ١٩٦٧/٥/٢٨ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة العادية الأولى المتعقبة بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٣ رفض القانون المؤقت رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٦٧ قانون الخدمة الوطنية الاجبارية بسبب أن مشروع القانون الجديد الذي أقره كل من مجلس الاعيان والنواب قد ألغاه بموجب المادة ( ٤٦ ) منه .

## الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون لاستدراك بعض النواقص في القانون المؤقت رقم ( ١٠٢ ) لسنة ١٩٦٦ فسيما يتعلق بأمور الخدمة الوطنية الاجبارية .

## قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧ قانون الخدمة الوطنية الاجبارية

### الفصل الاول

المعاريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٧ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمعارف والالفاظ التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

الملك - المملكة الأردنية الهاشمية .  
الجيش العربي - جميع التشكيلات والوحدات البرية والبحرية والجوية والقوات الاحتياطية والقوات الاخرى التي تقتضي الضرورة انشاءها والتي تربط بوزارة الدفاع .

هكذا تم العمل

- الوزير  
القائد العام  
المديرية  
المدير  
ضابط التعبئة  
الضابط  
الفسرد  
المكلف  
الخدمة الوطنية  
مدير الخدمات الطبية  
اللجنة الطبية  
الابن الوحيد
- وزير الدفاع او من ينيه .  
القائد العام للجيش العربي او نائبه او رئيس هيئة الاركان .  
مديرية التعبئة العامة اي الفرع المختص في القيادة العامة للجيش العربي الذي يتولى الاشراف على شؤون القوة الاحتياطية والمكلفين بالخدمة الوطنية الاجبارية طبقا لاحكام هذا القانون .  
مدير التعبئة العامة .  
الضابط الذي يمثل المدير في المحافظات والالوية .  
كل من كان حائزا على رتبة ضابط بارادة ملكية سامية او مرشح ضابط .  
كل من كانت رتبته اقل من رتبة ضابط .  
كل اردني ذكر ترتبت عليه الخدمة الوطنية الاجبارية بمقتضى هذا القانون .  
هي الخدمة في الجيش العربي على النحو الوارد بهذا القانون .  
هو الضابط المعين للاشراف على ادارة الخدمات الطبية الملكية بالجيش العربي .  
اية لجنة طبية عسكرية يعينها مدير الخدمات الطبية .  
هو الذي لا يوجد له اخوه ذكور من ابيه .

### الفصل الثاني

#### فرض الخدمة الوطنية الاجبارية ومدتها

- المادة ٣ - تفرض الخدمة الوطنية الاجبارية على كل اردني اتم الثامنة عشرة ولم يتجاوز الاربعين من عمره .  
المادة ٤ - أ - مدة التدريب العسكري تسعون يوما .  
ب - يجوز للقائد العام بعد انتهاء مدة التدريب الحاق من ينسبهم المدير من المكلفين للخدمة في وحدات الجيش العربي لزيادة تدريبهم العسكري لمدة اخرى لا تزيد على ستة شهور .  
ج - تبدأ مدة الخدمة الوطنية الاجبارية اعتباراً من تاريخ التحاق المكلفين بمسكرات التدريب .

### الفصل الثالث

#### الاستثناء من الخدمة الوطنية الاجبارية والاعفاء منها

- المادة ٥ - أ - يستثنى من احكام المادة الثالثة من هذا القانون :  
١ - الوزراء وموظفو الحكومة والاعيان والنواب ورؤساء البلديات .  
٢ - المستخدمون في الجيش العربي والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني او اية مؤسسة عسكرية اخرى او من سبق لهم الخدمة في احدى هذه المؤسسات مدة لا تقل عن سنة .

- ٣ - طلبة الكليات والمدارس العسكرية المؤهلة لتخريج الضباط والافراد او المؤسسات ذات النظام العسكري شريطة ان ينهي الطالب دراسته واذا لم ينه دراسته حسب له مدة الدراسة خدمة وطنية اجبارية شريطة ان لا تقل عن سنة .  
٤ - رجال الدين بشرط ان يقدموا شهادة من قاضي القضاة او رئيسهم الديني تثبت اشغالهم وظيفه دينية .  
٥ - من يصدر باستثنائهم قرار من مجلس الوزراء بتسبب الوزير اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .  
ب - يجوز قبول الذين يتطوعون للخدمة الوطنية الاجبارية ممن ورد ذكرهم في البندين (١ و ٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة .  
المادة ٦ - يعفى من الخدمة الوطنية الاجبارية نهائيا :  
أ - من لا تتوفر فيه الشروط للياقة الطبية .  
ب - من كان لديه عذر مشروع يقبله الوزير بناء على تسبب المدير مقابل دفع مبلغ مائة دينار اردني على ان يخصص ما يدفع هذه الفقرة لتعزيز الدفاع عن الخطوط الامامية ولاغراض التعبئة العامة حسب ما يقرره القائد العام .  
ج - الابن الوحيد لايه المتوفي او غير القادر نهائيا على الكسب .  
د - احد اخوة الضابط او الفرد او المكلف الذي يتوفى بسبب الخدمة او انتهت خدماته بسبب مرض او عاهة نتيجة الخدمة وكان من شأنها ان تجعله عاجزا عن الكسب .  
هـ - احداخوة الازدي الذي استشهد او اصاب اصابة تعجزه عن الكسب نهائيا بسبب العمليات الحربية .  
و - اكبر المستحقين للتجنيد من ابناء الضابط او الفرد او المكلف او الازدي المذكورين بالفقرتين (د ، هـ) السابقتين .

#### المادة ٧ - أ - يعفى من الخدمة الوطنية الاجبارية مؤقتا :

- ١ - الابن الوحيد لايه .  
٢ - العائل الوحيد لايه عاجز عن الكسب .  
٣ - العائد الوحيد لايه القاصر او اخواته غير المتزوجات .  
٤ - العائل الوحيد لاهه اذا كانت ارملة او مطلقة طالفا بالثنا .  
٥ - من كان جميع اخوته مستخدمين في الجيش العربي .  
٦ - المكلفون الذين يعملون خارج البلاد عند نفاذ هذا القانون شريطة حصولهم على شهادة اعفاء مؤقتة من الخدمة بصرفها الممثلون الدبلوماسيون الاردنيون في الخارج بعد الباث ذلك وعلى الممثلين اعلام المديرية في كل الاحوال .

هكذا من الفصل



- ب - اذا كان الاعفاء مؤقتا زال بزوال اسبابه وتوجب اشعار ضابط التبعة خلال ( ٣٠ ) يوما .  
ج - يحدد وزير الدفاع شروط العجز عن الكسب النهائي والمؤقت .

### الفصل الرابع

#### تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية

- المادة ٨ - أ - تؤجل الخدمة الوطنية الاجبارية لطلاب الجامعات والكليات والمدارس بناء على طلبهم ولحين انتهاء دراستهم .  
ب - على عمداء الكليات ومديري المدارس ومن في حكمهم داخل المملكة وممثلي المملكة الدبلوماسيين في الخارج ابلاغ المديرية بانتهاء دراسة الطالب من الكلية او المدرسة التي اجلت خدمته بسبب التحاقه بها .  
المادة ٩ - يجوز تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وقت السلم لموظفي ومستخدمي وعمال الشركات والمؤسسات الاهلية شريطة ضمان دعوة هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال بالطريقة التي يتفق عليها مع المدير لتدريبهم .  
المادة ١٠ - أ - على المكلفين الذين تنطبق عليهم احكام الفقرات ( ج ، د ، هـ ، و ) من المادة ( ٦ ) والمادة ( ٧ ) ان يقدموا بكافة المستندات الثبوتية لضباط التبعة وممثلي المملكة الدبلوماسيين خلال المدة التي يحددها في اعلان الدعوة ولا ينظر في اي طلب بعد انتهاء المدة المقررة .  
ب - تشكل لجنة بناء على امر المدير يشترك فيها مندوب عن الامن العام للتحقيق في هذه الطلبات وعليها تقديم توصياتها للمدير وله صلاحية البت فيها وتكون قراراته نهائية .

### الفصل الخامس

#### تنظيم التدريب

- المادة ١١ - تنقسم المملكة لاغراض تدريب المكلفين الى مراكز تتبع المديرية يحدد من قبل القائد العام .  
المادة ١٢ - يجري تدريب المكلفين في هذه المراكز بالاقاوت التي يحددها القائد العام على ان تؤمن الاغاشة واللباس والايواء والخدمات الصحية اللازمة لهم دون مقابل .  
المادة ١٣ - يقوم المدير بدعوة المكلفين لاجلهم في مراكز التدريب بالطريقة التي يراها مناسبة .  
المادة ١٤ - على كل مكلف بلغ سن الخدمة الوطنية الاجبارية واغفلت دعوته ان يقدم نفسه الى ضابط التبعة خلال شهر من تاريخ توجبه الدعوة وفقا للمادة ( ١٣ ) من هذا القانون .  
المادة ١٥ - يجوز قبول متطوعين للخدمة الوطنية الاجبارية ممن لا تمرى عليهم احكام هذا القانون .

### الفصل السادس

#### الفحص الطبي

- المادة ١٦ - أ - تقوم اللجان الطبية بتقرير لياقة المكلفين للخدمة .  
ب - ويجوز عند الاقتضاء اعادة فحص المكلفين والمنصوص عنهم في المادة ( ٦ ) فقرة ( أ ) .  
المادة ١٧ - يحدد مدير الخدمات الطبية الماكينة بالاشتراك مع المدير مكان ومواعيد الفحوص الطبية للمكلفين وشروط اللياقة الطبية للخدمة الوطنية الاجبارية .

### الفصل السابع

#### التسجيل والحصر

- المادة ١٨ - أ - يصرف لكل اردني بلغ من السابعة عشرة من عمره بطاقة تسمى ( بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية ) ويتعين عليه حملها بصفة دائمة ولا يحق له ان يحصل على اكثر من بطاقة واحدة .  
ب - وفي حالة فقدانها او تلفها فعلى صاحبها اعلام ضابط التبعة خلال سبعة ايام من تاريخ الفقدان او التلف للحصول على بطاقة جديدة مقابل ( ٢٥٠ ) فلسا .  
المادة ١٩ - يحدد المدير نموذج البطاقات والبيانات الواجب تقديمها من الطالب والجهة التي تصدرها ومدة العمل بها .  
المادة ٢٠ - على كل اردني ام السابعة عشر من عمره ان يقدم نفسه ومعه وثائق اثبات الشخصية الى ضابط التبعة خلال شهر من تاريخ بلوغه تلك السن . وعلى ضابط التبعة بعد التحقق من الوثائق المقدمة تسليمه بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وابلاغه بموعد طلبه للفحص الطبي .  
المادة ٢١ - على كل اردني اعتبارا من تاريخ تسلمه بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية حتى بلوغه السن المقرر في المادة ( ٣ ) اعلام ضابط التبعة عندما يغير محل سكنه من مكان الى آخر .  
المادة ٢٢ - على دائرة الاحوال المدنية او من يقوم مقامها موافاة المديرية شهريا بكشوفات تحتوي على اسماء جميع المواليد والوفيات المذكور مع التفصيلات المبينة في النموذج المقرر .

هكذا من الأصل

المادة ٢٣- على المختار والهيئة الاختيارية في كل عملة او قرية مساعدة ضباط التعبئة في الامور التالية :-

- أ - تنظيم كشوفات باسماء المكلفين الذين تشملهم الدعوة .
- ب - تبليغ هؤلاء المكلفين اوقات واماكن التجمع .
- ج - تعقيب المتلخفين عن الدعوة .
- د - المحافظة على ما يودع اليهم من قبل ضباط ومدربي الخدمة الوطنية الاجبارية من تجهيزات واسلحة ومهمات .

### الفصل الثامن

#### انتهاء الخدمة الوطنية الاجبارية

المادة ٢٤- تنتهي مدة الخدمة الوطنية الاجبارية بالاحالة على الاحتياط وتجري هذه الاحالة بالنقل على دفعات وكل من انتهت خدمته استنادا لاحكام هذه المادة يصبح خاضعا لاحكام قانون القوة الاحتياطية رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٧ او اي قانون آخر يحل محله .

المادة ٢٥- يجوز بناء على قرار اللجنة الطبية احالة اي مكلف على الاحتياط اذا فقد لياقته للخدمة كما يجوز اعفاؤه من خدمة الاحتياط للسبب ذاته .

### الفصل التاسع

#### احكام عامة

المادة ٢٦- أ - تصدر المديرية الشهادات والبطاقات التالية او اية شهادات اخرى تقتضي الضرورة اصداره تنفيذا لاغراض هذا القانون .

- ١ - شهادة الاعفاء النهائي من الخدمة الوطنية الاجبارية طبقا للمادة (٦) من القانون .
- ٢ - شهادة الاعفاء المؤقت من الخدمة الوطنية الاجبارية طبقا للمادة (١ / ٧) من القانون .
- ٣ - شهادة تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية طبقا للمادتين (٨ / ١) و (٩) من القانون .
- ٤ - شهادة خدمة الاحتياط .
- ٥ - شهادة انتهاء الخدمة الاحتياطية .
- ٦ - شهادة الخدمة الوطنية الاجبارية .

ب- لا تصرف هذه الشهادات الا بعد اعادة بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

المادة ٢٧- لا يسمح للمكلف المعلن عن دعوته بمغادرة البلاد الخارج الا :-

- أ - بتصريح صادر عن المديرية او من يقوم مقامها .
- ب - او ان يكون بحوزته احدى الوثائق التالية :-
- ١ - شهادة الاعفاء النهائي من الخدمة الوطنية الاجبارية .
- ٢ - شهادة انتهاء او انتهاء خدمة الاحتياط .
- ٣ - شهادة انتهاء او انتهاء الخدمة العسكرية للضباط والافراد .

المادة ٢٨- لا يجوز قبول اي طالب باحدى الكليات او المعاهد او المدارس في المملكة او الانتساب اليها او الداومة فيها بعد بلوغه سن السابعة عشرة من عمره ما لم يكن حاملا بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

المادة ٢٩- لا يجوز استخدام اي مكلف بعد اتمام سن الثامنة عشرة او ابقاءه في وظيفته او عمله او منحه ترخيصا في مزاولة اية مهنة حرة ما لم يكن حاملا بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وكذلك بالنسبة الى اي من المكلفين الذين تم الاعلان عن دعوتهم ما لم يقدموا احدى الشهادات المنصوص عنها في المادة (٢٦) من هذا القانون .

المادة ٣٠- أ - يجوز نقل المكلفين للخدمة في الجيش العربي او قوة الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى بناء على طلب المكلف وموافقة الجهات المختصة .

ب- وفي حالة التحاقه لمعسكرات التدريب لا يجوز نقله الا بعد ان ينهي التدريب المقرر .

المادة ٣١- أ - يحق لكل اردني بلغ السابعة عشرة من عمره ان يتقدم بطلب للخدمة في الجيش العربي او الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى بشرط ان يكون حائزا على بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية

ب- لا يجوز قبول تجنيد من سبق اعفاؤه من الخدمة الوطنية الاجبارية في الجيش او في قوة الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى بسبب عدم اللياقة الطبية واذا وجد لائقا للخدمة وجب الحاقه بالخدمة الوطنية الاجبارية .

ج - على الجهات المختصة اعلام المديرية في حالة الموافقة على طلب تجنيد اي اردني في دوائرها .

المادة ٣٢- يحق للمكلف الذي اتم التدريب او الخدمة الوطنية الاجبارية ان يتقدم للتوظيف في الدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات العامة والخاصة ويكون له الاولوية في التعيين على غيره من الطالبين والذين يتساوون معه في المؤهلات . واذا كان التعيين بالوظيفة بامتحان مسابقة فيكون للمكلف الاولوية في التعيين على غيره من الناجحين معه .

هكذا من الاصل



المادة ٣٣ - يعطى المكلف الذي يشترك في العمليات الحربية ويبل بلاء حسنا فيها الاولوية في التعيين بوظائف الدولة ومصالحها متى كان مستوفيا شروط التعيين شريطة ان يتقدم بطلب خلال ستة اشهر من تاريخ انتهاء مدة خدمته الوطنية الاجبارية .

المادة ٣٤ - على ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والمؤسسات العامة اعلام الوزير بالوظائف الشاغرة لديها والمراد املؤها وذلك قبل عقد امتحان المسابقة والتعيين فيها بمدة شهر على الأقل .

المادة ٣٥ - على الشركات والمؤسسات العامة والخاصة التي يزيد عدد مستخدميها على عشرة ان تحتفظ لمن يجند منهم في الخدمة الوطنية الاجبارية بوظيفته او عمل مماثل لها طيلة مدة وجوده في الخدمة على ان لا تتجاوز تلك المدة اربعة اشهر .

المادة ٣٦ - يدفع للمستخدم اثناء وجوده في الخدمة الوطنية الاجبارية ما يستحقه من رواتب وعلاوات مع حفظ حقه في الترقية من الجهة التي كان يعمل فيها كما لو كان يؤدي عمله فعلا . وتضمن مدة خدمته فيها المدة عمله وتحسب له خدمة فعلية عند تسوية حقوقه من حيث المكافأة والتقاعد . وتعتبر هذه المدة قد قضيت بنجاح اذا كان التعيين تحت الاختبار .

المادة ٣٧ - يعاد المستخدم المحتفظ له بالعمل الى عمله اذا تقدم بطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة ويجب اعادته للعمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب ، واذا أصبح غير لائق بسبب الخدمة فيؤمن له عمل مناسب مشل عمله السابق من حيث المستوى والراتب واذا لم يتقدم المستخدم بطلب في الموعد المحدد او لم يباشر عمله خلال عشرة ايام من تاريخ استلامه الموافقة على اعادته للعمل فيجوز رفض طلب اعادته .

المادة ٣٨ - للفائد العام او من ينبيه ان ينسب حملة الشهادات العالية ممن تسري عليهم احكام هذا القانون لدورات ضباط التميز للجيش العربي وفقا لاحكام قانون ضباط التميز رقم (٦) لسنة ١٩٥٠ او اي تشريع آخر يحل محله .

المادة ٣٩ - تحدد الرتب كالرواتب التي تمنح للمكلفين في الخدمة الوطنية الاجبارية بنظام خاص يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٤٠ - أ - لغايات هذا القانون تكون شهادة الولادة هي الوثيقة المعتمدة في تقدير عمر المكلف .

ب - اذا عجز المكلف عن ابراز شهادة الميلاد يجري تقدير سنه من قبل اللجان الطبية وتكون قراراتها نهائية .

### الفصل العاشر العقوبات

المادة ٤١ - تجري محاكمة المكلفين امام المجالس العسكرية المختصة وفق قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ او اي قانون آخر يحل محله .

المادة ٤٢ - يخضع المكلفون لكافة القوانين والانظمة المعمول بها في الجيش العربي اعتبارا من اليوم المحدد لحضورهم الى مراكز التدريب .

المادة ٤٣ - أ - يصدر المستشار الحقوقي في القيادة العامة للجيش العربي مذكرة توقيف لمدة (١٥) يوما قابلة للتجديد بحق كل من يدعى الخدمة الوطنية الاجبارية ويتخلف عن الحضور ويودع في احد السجون لاتخاذ الاجراء اتانوني بحقه .

ب - يصدر المستشار الحقوقي مذكرة توقيف بحق المكلفين اذا ارتكبوا اية جريمة اثناء وجودهم بالخدمة الوطنية الاجبارية وفق احكام القانون .

ج - يمارس مساعد المستشار الحقوقي في القيادة العامة للجيش العربي والجهات والمديرية نفس صلاحيات المستشار الحقوقي .

المادة ٤٤ - كل مكلف دعي للخدمة الوطنية الاجبارية وتخلف عن الحضور في غضون المدة المعينة في الاعلان يعاقب بالحبس من قبل المجلس العسكري المختص بمدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن خمسين ديناراً او بكلا العقوبتين .

المادة ٤٥ - كل غشاق او عضو في الهيئة الاختيارية يتهاون في مساعدة السلطات المختصة لتنفيذ احكام هذا القانون يحاكم امام المحاكم النظامية ويعاقب بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اسابيع او بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً او بكلا العقوبتين .

المادة ٤٦ - مع مراعاة ما ورد في المادتين (٤٥ و ٤٤) السابقيتين والقوانين الخاصة يعاقب كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون بالحبس حتى ثلاثة اشهر او بغرامة حتى مائة دينار او بكلا العقوبتين .

المادة ٤٧ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤٨ - يلغى قانون الخدمة الوطنية الاجبارية المؤقت رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٤٩ - رئيس الوزراء والوزراء المكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

مكتبة  
البرلمان



٦- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء  
رقم (١٤٠٤٦)

السيد الأمين العام :

الرقم ١٤٠٤٦/٣٤/٣٣/١٥  
التاريخ ١٩٦٧/١٢/١٧ .

عطوفة رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٩٣٢/٣/٢٣/٣ تاريخ  
١٩٦٧/١٢/٦ ومرقبه الاثناس المقدس من المدعو  
عبد الله سالم خلف وقرار اللجنة الادارية لمجلس  
النواب بشأن الحكم الصادر بحقه من قبل المحكمة العرفية  
المسكوية .أرجو ان اطلعكم بانه سبق وحكم على المذكور  
بالحبس مدة سنة واحدة بتهمة حمل سلاح ناري  
بدون ترخيص قانوني وقد اصدرت بصفتي الحاكم  
المسكوي العام قرار اعاده نظر بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٩  
قررت بموجبه الاكتفاء بالمدة التي قضاهما المحكوم  
عليه المشار اليه في السجن والاستعاضة عن المدة الباقية  
بتفريغه مبلغ خمسة عشر دينار يجس عنها مدة شهر  
واحد عند عدم الدفع .  
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

( اخذ المجلس علماً به )

٧- تلاوة كتاب معالي رئيس ديوان  
الموظفين رقم (٣٥٣٢)

السيد الأمين العام :

الرقم ٣٥٣٢/٤/١٠/٤٦  
التاريخ ١٩٦٧/١٢/٢١ .

عطوفة رئيس مجلس النواب

الاشارة - لكتابكم رقم ٩٣٠/٣/٢٤/٣  
تاريخ ١٩٦٧/١٢/٦ .أرجو أن أحيطكم علماً أنه يوجد على قوائم  
طالبى الاستخدام في هذا الديوان عدد كبير من حملة  
شهادة الدراسة الثانوية العامة ممن هم من خريجي  
السنوات التي سبقت سنة ١٩٦٧ وان الديوان يعمل  
جاهدا ويقدر طاقة استيعاب الدوائر الحكومية على  
مساعدة كل طاب ويأمل الديوان أن تكون لديه  
الامكانيات لتعين كل طالب توظيف وسبوي توصية  
المجلس الكريم كل عناية وتقدير .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس ديوان الموظفين

احمد الطراونه

٨- تلاوة كتاب معالي رئيس ديوان  
الموظفين رقم (٣٥٤٠)

السيد الأمين العام :

الرقم ٣٥٤٠/١٣٢٦/٢/١٠/٤٦  
التاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٣ .

عطوفة رئيس مجلس النواب

الاشارة - لكتابكم رقم ٩٤٠/٣/٢٤/٣ تاريخ  
١٩٦٧/١٢/٦ .أرجو أن أوضح لعلوتمكم الامور التالية فيما  
يتعلق بالشكوى رقم (٩) المقدمة في الاصل من  
السيد شلي حداد واخوانه والمتعلقة بموضوع إيجاد  
عمل لهم .١ - يتضح في مضمون الشكوى ان السيد شلي  
وشقيقته الآنسة لوريس حداد قد انبها المدرسة  
الثانوية ولم يحصلوا على شهادة الدراسة الثانوية  
العامة (التوجيهي) . لذا بالاستناد لاحكام٢ - بعد أن تبلغ قرار الاستغناء تقدم بتاريخ  
٦٢/٧/٩ باستدعاء الى وزير الداخلية يطلب  
فيه صرف بدل اجازاته السنوية المستحقة عن  
ستين والتي لم يستعملها وقد تم صرف المبلغ  
الذي يستحقه بموجب المستند رقم ١٩٩/٢١٣  
تاريخ ٩٦٢/٧/١٤ .٣ - بتاريخ ٩٦٢/٨/٤ اقام دعوى لدى محكمة  
العدل تحت رقم ٦٢/٦٣ للطعن في قرار  
الاستغناء عن خدماته وقد قررت المحكمة بتاريخ  
١٨/١٠/٦٢ رد الدعوى على اعتبار أن الطلب  
الذي تقدم به المستدعي لصرف الرواتب  
والمعاشات عن مدة الاجازة المستحقة له بعد  
ان تبلغ قرار الاستغناء يعتبر منه قبولاً بالقرار  
المطعون به .٤ - بتاريخ ٦٣/١١/٢١ تقدم بطلب الى لجنة  
التقاعد المدني من اجل تسوية حقوقه التقاعدية  
وقررت اللجنة بتاريخ ٦٣/١٢/٩ اعطائه  
مكافأة قدرها سبعة وثمانون ديناراً وخمسة  
فلس عن خدمته غير المصنفة وغير المقبولة  
للتقاعد .٥ - وقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة  
بتاريخ ٦٦/٦/١١ بالاستناد الى المادة ٤٢/ب  
من نظام الخدمة المدنية رقم ٩٦٦/٢٣ جواز  
اعادة استخدام المذكور في وظائف الحكومة  
كما هو واضح من كتاب دولة رئيس الوزراء  
رقم ٢١٠/٢١٠/٢١٠/٢١٠/٢١٠ تاريخ ٦٧/١١/١٣  
وسينظر في امر اعادته للخدمة عند حصول  
مكان شاغر .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الداخلية

مهمان داود

( اخذ المجلس علماً به )

المادة ٢٦ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة  
٩٦٦ فان هذا المؤهل هو دون المستوى المطلوب  
للتعيين في وظائف الحكومة المصنفة .٢ - اما بالنسبة للسيد شفيق حداد فان ديوان الموظفين  
يعمل جاهدا ويقدر طاقة استيعاب الدوائر  
الحكومية على مساعدة كل طالب توظيف  
ويأمل أن تكون لديه الامكانيات لتعيين هؤلاء  
الطالبين وسبوي المجلس الكريم كل عناية وتقدير .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس ديوان الموظفين

احمد الطراونه

( اخذ المجلس علماً به )

٩- تلاوة كتاب معالي وزير الداخلية  
رقم ٦٥٦٩

السيد الأمين العام :

الرقم ٦٥٦٩/٥٤٠/١  
التاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٣ .

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة لكتابكم رقم ٩٢٨/٣/٢٤/٣ تاريخ  
٦٧/١٢/٦ ومرقبه صورة الشكوى المقدمة من السيد  
محمد الفضل الخرايشه وصورة عن قرار اللجنة  
الادارية لمجلس النواب رقم ١ تاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢  
أرجو أن ابين ما يلي : -١ - ان السيد محمد الفضل الخرايشه كان يعمل  
بوظيفة محضر في وزارة الداخلية براتب شهري  
قدره (١٥٠) ديناراً وبتاريخ ٩٦٢/٦/١١  
صدر القرار بالاستغناء عن خدماته اعتباراً من  
تاريخ ٦٢/٦/١٦ بالاستناد لاحكام المادة ٣٢  
من نظام الموظفين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ .

هكذا من الاصل

الاستاذ جمو نائب عمان :

نريد وعداً من الحكومة ومن معالي وزير العدلية  
بإعادة هذا المواطن التعميس وان لا يتخذ جهله بالقانون  
مبرراً لعدم اعادته ، هذا المواطن اخرج بموجب  
قانون التطهير .

السيد معمر نائب اربد :

لا. لا لم يرتكب شيئاً ، بل اخرج بدون ذنب .

الاستاذ جمو نائب عمان :

اي نعم لم يرتكب شيئاً ، معلوم هذا .

#### ١٠ - الاسئلة والاجوبة

(أ)

السيد الرئيس :

يتلى جواب الحكومة على السؤال المقدم من  
السيد عاطي ابو العز .

السيد الامين العام :

اتلو السؤال اولاً .

سؤال رقم (١)

تاريخ ١٩٦٧/١٢/٥

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم  
ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة  
ولكم الشكر .

علمت ان مستشفى الامراض العقلية في الفحص  
قد اعطيت المديرية المسؤولة عنه اجازة بناء على  
طلبها ثم استقالت لتعمل في الكويت وذلك لعدم تعاون  
وزارة الصحة معها . وكانت النتيجة ان وضع المستشفى  
الذي يضم تسعين سريراً تحت ادارة طبيب غير  
اختصاصي وما زال تحت التبذير .

لذلك ارجو اعلامي كيف يجوز وضع مستشفى  
من هذا النوع بادارة طبيب غير اختصاصي وماهي الطرق  
المتبعة للحد من سفر الاطباء الاختصاصيين خارج البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب معان  
عاطي ابو العز

وهذا هو الجواب .

الرقم - ٨٥٣٧/٢٨/٣١

التاريخ - ١٩٦٧/١٢/١٧

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم  
بالاستاذ الى كتاب عطوفة رقم ٩٢١/٧/١٦/٣  
تاريخ ١٩٦٧/١٢/٦ وجواباً على السؤال رقم (١)  
المقدم من النائب المحترم السيد عاطي ابو العز .  
ارجو ان ابين لعطوفتك ما يلي :-

(١) منحت مديرية مستشفى الامراض العقلية في  
الفحص اجازتها السنوية العادية بناء على طلبها  
الخطي .

(٢) تقدمت باستدعاء تطلب فيه الموافقة على قبول  
استقالتها بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٢ تم عادت وتقدمت  
بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٦ باستدعاء تطلب فيه  
سحب استقالتها التي كانت قد تقدمت بها  
ووافقت على طلب سحب استقالتها .

(٣) منذ مباشرتها باستعمال اجازتها السنوية نقل  
للمستشفى طبيب يقوم بالاشراف على حالة  
المرضى وكان هذا الطبيب قد عمل في السابق  
لمدة تسعة شهور في مستشفى الامراض العقلية  
في بيت لحم حيث اكتسب خبرة كافية في هذا  
الحقل .

#### ١١ - مقررات لجنة اللاجئيين

السيد الرئيس :

تتل مقررات لجنة اللاجئيين وارجو من المقرر  
التفضل الى المنصة لهذه الغاية .

(أ)

السيد المقرر :

#### قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة اللاجئيين البرلمانية بنصائها التاتواني  
بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١ برئاسة سعادة السيد محمد  
طاهر الكيلاني رئيس اللجنة وحضور معالي وزير  
الانشاء والتعمير واعضاء لجنة النازحين والاعضاء  
السادة - فوزي جرار - علي الرمي - حنا بنورة  
عبدالكريم الكايد .

وجرى البحث بامور تتعلق بتحسين حياة  
النازحين واعطاء بطاقات اعاشه للذين تاخروا بالتقدم  
بطلب هذه البطاقات وبعد المناقشة في هذه الامور  
وغيرها قررت اللجنة البرلمانية رفع كتاب مفصل الى  
اللجنة الوزارية بهذا الصدد .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

(لجنة اللاجئيين)

على ضوء الاجتماع الذي عقدته لجنة اللاجئيين  
الوزارية والبرلمانية امس في مجلس الامة تقرر الكتابة  
الى اللجنة الوزارية بالتوصيات التالية :-

١ - محاولة التخفيف من ازدحام النازحين  
المزرى على ابواب مراكز توزيع المون الذي يضطر  
المشرفين من رجال الامن وغيرهم لاستعمال السب  
والضرب والضرب في بعض الاحيان وذلك عن طريق  
زيادة هذه المراكز بحيث يكون للنازحين واللاجئيين  
من كل لواء مركز خاص .

(٤) تم الاتفاق بين هذه الوزارة وبين مديرية  
الخدمات الطبية في الجيش العربي لانتداب  
الطبيب الاختصاصي في الامراض العقلية والذي  
يعمل بمديرية الخدمات الطبية ليقوم بالاشراف  
على فحص المرضى ومعالجتهم المعالجة الفنية  
الصحيحة بمستشفى الامراض العقلية في  
الفحص .

(٥) لقد تم نقل الطبيب السابقة من مستشفى الامراض  
العقلية في الفحص الى العيادة الخارجية للامراض  
العقلية حيث تقوم بفحص المراجعين ضمن  
اختصاصها وتحويل المرضى الى المستشفى وأن  
السبب في ذلك هو انها واجهت صعوبات في  
ذلك هو انها واجهت صعوبات في ادارة المستشفى  
الذي انشأه في ظروف صعبة كمستشفى طاريء  
قبل خمسة شهور مما اضطر الوزارة الى توكل  
ادارته الى طبيب مقيم ليتمكن من السيطرة على  
الاورشاد الادارية مينا أن المستشفى لم يحرم من  
الخبرة الفنية اللازمة لمرض هذا مع العلم أن  
الطبية المذكورة لا تحمل شهادات اختصاص  
ولا تعتبر اختصاصية .

اما فيما يتعلق في الفقرة الاخيرة من كتاب النائب  
المحترم فان وزارة الصحة لا ترى أي نقص في عدد  
الاخصائيين على اختلاف اختصاصاتهم الموجودين  
داخل المملكة وهم بازدياد مضطرد .

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الصحة  
صبيحي عمرو

السيد ابو العز نائب معان :

اشكر معالي الوزير واكتفي بالجواب .

هكذا علمنا ان هذا



٢ . تغيير المشرفين بين الحين والحين لكي لا يتمكنوا من مد ايديهم للرشوة بطريقة الارتباط مع زبائن دائمين لهم من المتفعين .

٣ . منع تجول التجار ووقوف السيارات الشاحنة ( التراكات ) في ساحات المراكز وبين المتفعين مما يسهل شراء مؤتمهم قبل استلامهم اياها بثمن بخس من نتيجة السامة والملل لطول الانتظار وبالاتفاق مع المشرفين .

٤ . العمل على سرعة اصدار بطاقات وصرف مؤن للنازحين الذين تقدموا بطلبات منذ اكثر من شهرين ولا يزالون ينتظرون .

٥ . ضرورة الغاء القرار القاضي بايقاف التسجيل وصرف البطاقات والمؤن بعد ١٩/١١/١٩٦٧ حيث ليس من المنطق ان تسمح الحكومة بدخول هؤلاء النازحين وتتركهم بالجوع والعراء .

٦ . ضرورة زيادة موظفي اللجنة الوزارية ليقوم أكثرهم بالتحري والتحقق عن صحة حاجة اصحاب البطاقات التي صرفت لاتناس خارج الخيمات حيث شاع أن الكثيرين من الموسرين حصل الواحد منهم على بطاقتين وثلاث وان معظمهم ليسوا بنازحين وانما هم مقيمون في الضفة الشرقية منذ سنوات ، ولا يصح ان يظل هؤلاء يتاجرون بطعام وكساء النازحين الفقراء حقاً والذين لا يزالون بدون بطاقات اعاشه .

٧ . تحسين حالة اللاجئين الميشية في شهر رمضان المبارك وبمناسبة قرب عيد الفطر وضرورة صرف مبلغ من المال لكل عائلة يتناسب مع عدد افرادها .

٨ . رجاء اشراف رئيس لجنة اللاجئين البرمالية مع اللجنة الوزارية بالاشراف على تصرفات شؤون النازحين .

١٩٧٧/٢٢/١٢

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

( ب )

السيد المقرر :

قرار رقم ( ٤ )

اجتمعت لجنة اللاجئين مجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ برئاسة رئيس اللجنة سعادة السيد محمد طاهر الكيلاني وحضور الاعضاء والمقرر السادة علي الرعحي ، اميل الغوري ، عبد الكريم المفضي ، حنا بنوره ، فوزي جزار ، عبد الكريم الكايد .

ونظرت في الشكاوى والاوراق المحالة عليها وقررت ما يلي : -

١ . الشكاوى رقم ( ٢٧ ) المقدمة من محمد شعبان صنيام واخوانه بشأن تقديم المساعدات لهم - قررت اللجنة احوالها الى معالي وزير الانشاء والتعمير للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٢ . الشكاوى رقم ( ٢٢ ) المقدمة من عارف ابراهيم صالح ورقصاه بشأن عدم استلام مساعدات وحرامات لهم - قررت اللجنة احوالها الى معالي وزير الانشاء والتعمير للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٣ . الشكاوى رقم ( ٢١ ) المقدمة من عوده محمد ورقصاه بشأن مشروع الاسكان الذي تقوم به وكالة الثروت ورفضهم لهذا المشروع قررت اللجنة احوال الشكاوى الى معالي وزير الانشاء والتعمير للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

السيد وزير المالية :

## خطاب الموازنة العامة للسنة

المالية ١٩٦٨

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :  
اتد جاء تنظيم الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨ والبلاد لا تزال تواجه ظروفًا عصيبة بسبب احتلال العدو للضفة الغربية من المملكة أثر العدوان الغادر على البلاد العربية في شهر حزيران الماضي . وقد كان تأثير ذلك العدوان عدا عن خطورته الدولية فاجعة كبرى للاقتصاد الاردني الذي كان يجتاز مرحلة نمو اقتصادي سريع ، ويسير سيرا حازما نحو التطور والنمو لدرجة بلغ فيها معدل الزيادة السنوية ٣ / ١٢ بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ . الا انه كان للنكسة الاخيرة ابعاد خطيرة على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية في هذا البلد .

فقد كان اثر النكسة على الانتاج القومي كبيرا ، وقد قدرت مساهمة الضفة الغربية في الانتاج المحلي البالغ ( ١٧٤ ) مليون دينار عام ١٩٦٦ بحوالي ( ٣٨ ) / ٪ بينما قدرت مساهمتها في قطاع الزراعة ( ٣٧ ) / ٪ وفي قطاع النقل ( ٤٧ ) / ٪ وفي تجارة الجملة والفرق ( ٤٣ ) / ٪ وتضم الضفة الغربية ( ٤٨ ) / ٪ من المؤسسات الصناعية و ( ٥٣ ) / ٪ من المؤسسات التجارية في المملكة . اما السياحة فقد اصابتها النكسة باكبر نسبة من الضرر ، ذلك ان معظم الاماكن الدينية والآثرية والسياحية وقعت في ايدي العدو فاحتجب بذلك القسم الاكبر من دخل السياحة والمقدر بـ ( ١٠ ) ملايين دينار حسب تقديرات سنة ١٩٦٦ . اما على صعيد الموازنة فقد فُتلت خزينة الدولة جزءا كبيرا من الواردات المحلية وذلك نتيجة

٤ . الشكاوى رقم ( ٦ ) المقدمة من عبد الرؤوف الرصاصي ورقصاه بشأن عدم تقديم اي مساعدات الى سكان مخيم جينكين - قررت اللجنة احوالها الى معالي وزير الانشاء والتعمير للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٥ . الشكاوى رقم ( ٤ ) المقدمة من مصطفى حسين رشيد ورقصاه بشأن دراستهم سنة واحدة في مركز قلنديا ورفض الوكالة لتكثلة دراستهم في السنة الثانية قررت اللجنة احوالها الى معالي وزير الانشاء والتعمير للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٦ . الشكاوى رقم ( ٢٨ ) المقدمة من محمود فراج زيدان المتضمنة عدم استلام اي مساعدات لهم قررت اللجنة احوالها الى معالي وزير الانشاء والتعمير للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

لجنة اللاجئين

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

## ١٢ - تلاوة بيان معالي وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة

السيد الرئيس :

والآن ادعو معالي وزير المالية لتلاوة خطبة الموازنة العامة .

هكذا من الأصل



انخفاض واردات الجسارك والمكوس والفسراتب المباشرة والرسوم وغيرها من فصول الواردات المحلية، في الوقت الذي بقي فيه مستوى الاتفاق الحكومي عال نسبيا وذلك لمواجهة المشاكل العديدة الناجمة عن الحرب كشكل التنازح إلى الضفة الشرقية وازدياد عدد العاطلين عن العمل، علما عن متطلبات الدفاع والقوات المسلحة.

لقد واجهت الحكومة هذه المشاكل والصعوبات وكان عليها ان تتصرف بسرعة قبل فوات الاوان، فعلى صعيد الموازنة العامة قامت باعادة النظر في النفقات المتكررة والائتمانية واتبعت سياسة التشفيع العام في الانفاق. فقامت بتجسيد بعض المشاريع الائتمانية وقررت الاستمرار في تنفيذ البعض الآخر من المشاريع واصدرت البلاغات والتعليقات اللازمة للحد من الانفاق. الا ان الفجوة بين الواردات والنفقات بقيت كبيرة اذ قدر العجز (١١) مليون و (٩٠٠٠٠) ألف دينار في سنة ١٩٦٧.

اما على الصعيد المصرفي فقد اتخذت لجنة الامن الاقتصادي الاجراءات الضرورية في سبيل الحفاظ على الوضع المصرفي في حالة سليمة، وقد نجحت هذه الاجراءات - وصمدت للمؤسسات المصرفية في وجه الصعوبات التي جابهتها واحتفظت باوضاعها الصحية، ومن هذه الاجراءات، ايداع ودائع حكومية لدى البنوك المرخصة ومدها بالنسيئة اللازمة لمواجهة الاوضاع الطارئة، وفرض بعض القيود المؤقتة على سحب اموال المودعين لتعود الامور الى حالتها الطبيعية.

اما في سبيل دعم الفعاليات الاقتصادية لهذا البلد فقد اتخذت اللجنة، اثر النكسة عدة قرارات منها، المساهمة في راسن مال خلد من الشركات ومد بعض

المؤسسات العامة بالقروض الضرورية لتنفيذ المشروعات التي تزيد من فرص العمل في المملكة، واعادة تنظيم بعض الشركات ذات الصبغة العامة، وتولي القطاع العام مسؤولية اكبر في تمويلها وادارتها. وقد حلت اللجنة معظم مشكلات المتعدين في الضفة الغربية بما يكفل حقوقهم دون تفريط في حقوق الخزينة العامة.

هذا وعلى اثر تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني قامت الحكومة والبنك المركزي بدراسة مدى تأثير ذلك على الدينار الاردني وقررت المحافظة على قيمته دون تخفيض كما اعلن ذلك في حينه.

وهكذا كانت الاجراءات المالية والاقتصادية والمصرفية سريعة وفعالة بحيث جنبت المملكة هزات وازمات اقتصادية عنيفة كان لا بد ان تنتج اثر حرب حزيران الماضية.

وقد كان من اثار النكسة المؤلمة نزوح حوالي (٣٥٠) الفا من اخواننا سكان الضفة الغربية الى الضفة الشرقية. فاولت الحكومة، منذ البداية، اخواننا النازحين العناية الكافية، فقامت بتأليف اللجنة الوزارية العليا لاغاثة النازحين، وقد جعلت من اولى واجباتها ايواء هؤلاء النازحين وتأمين المأكل والملبس والمأوى لهم. كما قامت هذه اللجنة بتأليف لجان فرعية لتنظيم عملية تسجيلهم، واحصائهم، واصدار بطاقات اعاشة لهم، كما عملت بالتعاون مع كافة الوزارات والبلديات الحكومية بتأمين ما تتطلبه احتياجات النازحين من عناية واهتمام، كانشاء المستشفيات والعيادات الطبية، ومراكز التغذية الاضافية، وفتح المدارس لتأمين التعليم الى ما يقرب من (٢٥٦٥٥) طالبا من أبناء النازحين. وتستغل الحكومة ماضية ببلد الجهود لتوفير كل ما يمكن من وسائل الحياة الكريمة لم جميعا

مع العلم بان كل هذا لا يغني شيئا عن الهدف الامامي وهو استرداد الوطن والعودة الكريمة الى الارض التي اخرجوا منها ظلما وعدوانا.

وفي هذا المجال اود ان اوجه الشكر الى الدول العربية الشقيقة وإلى الدول الصديقة التي قامت وتقوم بتقديم المعونات لمساعدة هذا البلد في تخفيف هذه الحنة.

حضرات النواب المحترمين :

ان مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨ يعكس الى حد كبير الظروف العصيبة التي يجتازها هذا البلد، فجاءت ارقامه معبرة تعبيراً صادقا عن خطة الحكومة لمواجهة هذه الظروف البقيّة، بحيث يمكن اعتبار مشروع هذا القانون بايجاز بأنه مشروع موازنة اعتدال، وانعاش واعمار :

١ - اما كون الموازنة موازنة اعتدال فقد اختارت الحكومة لان تجعل من نفسها مثلا للمواطنين في ذلك، ولهذا فان النفقات المتكررة لسنة ١٩٦٨ ولاول مرة قد نقصت عن نفقات السنة السابقة. فقد بلغت نسبة النفقات المتكررة حوالي (١٠٪) بالمقارنة لموازنة السنة السابقة مع الحفاظ على خصصات وحقوق جميع الموظفين والمواطنين في الضفة الغربية من المملكة، في حين كانت هذه النفقات تزيد بمعدل يتراوح بين ٥ - ١٢٪ سنويا. هذا مع العلم بان هناك بعض الزيادة في النفقات المتكررة لبعض الوزارات والدوائر نتيجة التزامات دولية وما يترتب على ذلك من احداث وظائف ادارية وفنية وزيادات في النفقات الاخرى، وقد حصرت الزيادة في الوزارات والدوائر التي تقوم بتقديم خدمات عامة كالترفيه والتعليم والصحة والنقل. ومع ان هذه الموازنة موازنة اعتدال وتشفيع

فقد احدثت فيها الدرجات الكافية لترقيس وزيادة الموظفين الذين يستحقون الزيادة حسب احكام نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ وذلك محافظة من الحكومة على كفاءة الجهاز الاداري ورفع مستواه

٢ - وتتميز موازنة عام ١٩٦٨ بكونها موازنة انعاش، فقد اخذت بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة في عدد العاطلين عن العمل، وعلى هذا الاساس فانها تضمنت مشاريع وبرامج لتشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة فاعطت الاولوية للمشاريع التي تستوعب اكثر ما يمكن من الايدي العاملة مع قصر مدة الانجاز وانخفاض متطلباتها من العملات الصعبة.

٣ - اما الميزة الثالثة لهذه الموازنة فهي كونها موازنة اعمار، فبالرغم من الظروف المالية الصعبة التي يمر بها هذا البلد فان الحكومة قررت الاستمرار في تنفيذ مشاريع التنمية العادية والمشاريع التي يمكن تنفيذها من برنامج السنوات السبع في الضفة الشرقية مع اعطاء الاولوية لاكمال المشاريع التي بوشر في تنفيذها ومشاريع برنامج السنوات السبع، وقد قدرت النفقات الائتمانية (٢٧) مليون و (٩٠٠٠٠) دينار منها (١٣) مليون و (٥٠٠٠٠) دينار للسنوات السبع و (١٤) مليون و (٤٠٠٠٠) دينار للائتمانية العادية. اما مساهمة الخزينة المباشرة في هذه النفقات فقد بلغت (١٣) مليون و (٦٠٠٠٠) دينار بينما يمثل الرصيد البالغ (١٤) مليون و (٤٠٠٠٠) دينار نفقات المشاريع التي تمول من القروض والمساعدات الخارجية. وتشتمل هذه النفقات على مبلغ (٥) ملايين دينار للنفقات الطارئة والمشاريع الائتمانية في الضفة الغربية واغاثة النازحين وذلك للمباشرة بتنفيذ مشاريع احادة بناء واعمار الضفة الغربية فور جلاء القوات المعتدية عنها. وقد وضعت الحكومة هذا المبلغ بشكل اجسالي في الموازنة بحيث

موازنة عام ١٩٦٨

يجري توزيعه على مختلف النواحي والمشاريع التي يرى مجلس الوزراء إنجازها حسب أهميتها والحاجة إلى الإسراع في تنفيذها، وإعطائها الأولوية القصوى على غيرها من الأمور حسب مقتضيات الظروف في حينها.

٤ - أما بالنسبة للقوات المسلحة فقد عني بها عناية خاصة لتجهيزها بأحدث الأسلحة والمعدات وفقاً لتوجيهات جلالة القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة كما ورد في خطاب العرش السامي، كما رصدت أيضاً المخصصات الضرورية لتنفيذ قانون الخدمة الوطنية.

٥ - ومن أهم ما عني به هذا القانون هو إعادة ترتيب فصول النفقات المتكررة والائتمانية على أساس الخدمات والمنافع التي تقدمها الوزارة أو الدائرة المعنية وعلى هذا الأساس قد صنف فصول النفقات إلى أربعة أصناف رئيسية وهي الخدمات العامة وخصص لها (٣٤,٨٪) باستثناء القوات المسلحة والأمن العام والخدمات الاجتماعية وخصص لها (٤,٥٪) والخدمات الاقتصادية (٩,٥٪) وخدمات المواصلات والنقل (١٠,٣٪).

٦ - أما فيما يتعلق بالواردات والنفقات في مشروع هذا القانون، فقد قدرت الواردات بـ (٧٢٩٤٧٠٦٨٠) ديناراً بينما قدرت النفقات بـ (٨٤٦٥١٠٣٠) ديناراً أي بمعجز مقداره (١١٧٠٣٣٥٠) ديناراً، وسيغطي هذا المعجز من الرصيد التقديري ومن الواردات المتوقعة لمساعدة هذا البلد على الصمود واسترداد الوطن السليب وإعمارها وقد تضمن مشروع هذا القانون مخصصات لتنفيذ عدد من المشاريع الائتمانية الرئيسية، كبناء مستشفى عمان الكبير الذي يستوعب (٦٠٠) سرير ومشروع

سكة حديد حطية العقبة، وتوسيع مطار عمان المدني وبناء وتعميد عدد من الطرق الرئيسية والفرعية وتنفيذ مشروع مضاعفة إنتاج القمح لسد حاجة المملكة من هذه المادة الأساسية، ومشاريع الري والتثقيب عن المعادن، ومشاريع تتعلق بتوفير الخدمات التعميمية والصحية والاجتماعية. هذا وقد اشتمل مشروع هذا القانون على اعانة طارئة للجامعة الأردنية تبلغ (١٥٠) ألف دينار للمساهمة في مواصلة تعليم واعاشة الطلاب النازحين من الضفة الغربية.

حضرات النواب المحترمين:

لقد كان وقع النكسة شديداً على اقتصاد هذا البلد، فانخفضت وارداتنا المحلية كما اسفلت انخفاضاً كبيراً، فبينما كانت هذه الواردات تزيد بمعدل (١٢,٥٪) سنوياً في السنوات العشر الأخيرة، وكان مقدراً لها ان تصل إلى (٤٠) مليون دينار سنة ١٩٦٨، انخفض تقدير هذه الواردات إلى (١٨) مليون و (٥٠٠,٠٠٠) دينار أي بنقص يقدر بـ (٥٥٪). وفي هذا المجال أود ان اوجه الشكر باسم الحكومة إلى الدول العربية الشقيقة حكومات ومواطنين الدول الصديقة التي هبت لمساعدة الأردن، فقدمت المساعدات المالية الفورية من نقدية وعينية قدرت التقديسية منها بـ (٧٢) مليون دينار استعمل القسم الأكبر لسد المعجز السليبي نجم عن الانخفاض في الواردات المحلية والزيادة في بعض النفقات الضرورية نتيجة للحرب الأخيرة مما سيأتي بيانه بصورة مفصلة وعرضه على مجلسكم الموقر باقرب فرصة ممكنة في ملحق الموازنة ١٩٦٧ الذي يجري إعداده الآن على أساس المصروفات الفعلية لنهاية السنة المالية المذكورة. ثم جاء مؤتمر القمة الرابع والذي تم فيه اتفاق على تقديم مساعدة مالية للمملكة تقدر بـ (٤٠) مليون دينار

في السنة إلى ان تزول آثار العدوان، وقد كان لهذه المعونات المالية المشكورة التي تلقيناها من الدول العربية الشقيقة أكبر الأثر في الصمود المالي والاقتصادي والمبادرة إلى إعادة البناء والاستعداد في هذا البلد.

وأود ان انوه في هذا المجال بأن هناك دراسات وترتيبات معدة لزيادة الواردات المحلية وتقليص النفقات واتساع سياسة الميزنة من التشفيف وشد الاحزمة اذا - دعت الضرورة لذلك، وتشمل هذه المقترحات إعادة النظر في مختلف أوجه الاتفاق وتاجيل بعض المشاريع الائتمانية التي تحمل التأجيل عند الحاجة الماسة.

عطوفة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

ترجو الحكومة ان توصي مجلسكم الكريم باقرار هذا القانون بالسرعة الممكنة مع الأمل في ان تنجلي هذه الغمة عن أرض هذا الوطن وان تعود الضفة الغربية إلى شقيقتها الضفة الشرقية وان تسير الضفتان معاً ويغطي حثيث في طريق الرخاء والأدوار بتوجيه رائدنا الملمهم وقائدنا العظيم جلالة الحسين المفدى، والسلام عليكم.

١٣ - إحالة مشاريع القوانين الواردة إلى اللجان المختصة.

(أ)

السيد الرئيس:

بالنسبة لمشروع قانون الموازنة هل يوافق المجلس على إحالته إلى اللجنة المالية؟  
الجميع موافقون.

(ب)

السيد الرئيس:

أما مشروع القانون المعدل لقانون صندوق قروض للبلديات والقرى لسنة ٦٧، هل يوافق المجلس على إحالته إلى اللجنة القانونية؟

الجميع موافقون.

١٤ - تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس:

متى تقترحون تحديد الجلسة القادمة لمناقشة مشروع الموازنة؟

السيد الحاج حسن نائب عمان:

أقترح يوم الخميس الساعة العاشرة صباحاً كموعد للمناقشة.

الاستاذ جيمو نائب عمان:

أنا أقترح يوم السبت.

السيد العظم نائب معان:

أثني على ذلك.

السيد المعاطة نائب الكرك:

بل يوم الثلاثاء.

السيد الرئيس:

لدينا الآن اقتراحين الأول يوم الخميس والثاني يوم السبت لأي يوم توافقون عليه؟  
(ضججه).

هكذا من الصعب



السيد العظم :

أنا ثنيت على يوم السبت .

السيد الرئيس :

أذن هل يوافق المجلس على عقد جلسة يوم  
السبت الموافق ٩٦٨/١/٢٠ الساعة العاشرة صباحا  
لمناقشة الموازنة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

أذن الجلسة القادمة يوم السبت .

والآن ارفع الجلسة .

وانتهت الجلسة .

أمين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس النواب

هاني خير

طاهر عريقات

## تقرىف

- ١ - أهد وروب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الأمين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعدنان يمين وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالإشراف على طباعة هذا العدد وتثقيفه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجدوي

مكتبة  
الأصل